

محور القطاع الخاص والإصلاح الديمقراطي

لماذا القطاع الخاص في عملية الإصلاح

تعانى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من اتساع رقعة الأمية وانتشار البطالة والفقر ومن سوء الاستثمار للعقول والأموال. وتتضافر هذه العوامل جميعها لخلق بيئة اجتماعية متخلفة تترعرع فيها الأفكار المتطرفة ومظاهر التنافر الاجتماعي وثقافة العنف.

المنظمات الممثلة للقطاع الخاص جزء من المجتمع المدني

- إن المنظمات التي تمثل القطاع الخاص هي جزء أصيل لا يتجزأ من مؤسسات المجتمع المدني ومن حقها ممارسة حقوقها الديمقراطية من خلال التمكين والمشاركة كونها تعبر عن قاعدة جماهيرية عريضة تشمل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين خارج إطار الاقتصاد الرسمي.

القطاع الخاص والمواطنة

- القطاع الخاص يؤمن بالمواطنة على مستوى الفرد وعلى مستوى الشركة. ولذلك يكون على القطاع الخاص ممارسة مسؤولياته الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية المتمثلة في احترام حقوق المستهلك، والالتزام بمعايير الجودة وحماية البيئة، والالتزام بالقانون نصاً وروحاً، ومحاربة الفساد، واحترام حقوق صغار المساهمين وتطبيق معايير وممارسات حوكمة الشركات بصورة عادلة على جميع المساهمين، ووضع وتطبيق مبادئ أخلاقية تتفق وقيم المجتمعات التي يعمل بها، ومساندة مبادئ حقوق الإنسان كما نصت عليها الاتفاقيات الدولية، واحترام حقوق العاملين وتوفير التدريب والتعليم اللازم للارتقاء بإمكانياتهم، وتوفير خدمات الرعاية الصحية والتعليمية لسد الفجوة الناتجة عن قصور الإنفاق الحكومي على تلك الخدمات الإنسانية والاجتماعية.

القطاع الخاص والمواطنة

- ولأن المواطنة لها حقوق مثلما عليها مسئوليات، يكون هناك حق للشركات لدى الحكومات والمجتمع من خلال حق الحصول على المعلومات والمساواة أمام القضاء وضمان حقوق الملكية الفكرية والمادية وغيرها من حقوق المواطنة التي نصت عليها الدساتير والقوانين.

القطاع الخاص له مصلحة في الإصلاح الديمقراطي

- القطاع الخاص له مصلحة أصيلة في تحقيق الإصلاح الديمقراطي لإتاحة الفرصة أمام المرأة والشباب وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في إطار الاقتصاد الموازي للعمل في ظل القوانين المنظمة للاقتصاد الرسمي لنتاح لهم فرصة البدء في مشروعاتهم الخاصة وتنميتها وبناء قدرة تنافسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

الفهم الخاطئ "للقطاع الخاص"

- لقد ارتبط تعبير "القطاع الخاص" في الأذهان بفهم غير صحيح حيث اقتصر على مؤسسات الأعمال الكبرى أو الرأسمالية التي ترتبط مصالحها بمصالح النخبة، في حين أن القطاع الخاص في معظمه يشمل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في إطار الاقتصاد الموازي وهي الفئات التي تعاني من أجل البقاء والنمو. ولكي يتمكن القطاع الخاص من المشاركة الفعالة في تخفيف البطالة والفقر ودعم المؤسسات التعليمية والعلمية وبناء جسور التواصل مع بقية منظمات المجتمع المدني فلا بد من أن تتوفر لها شروط أساسية

تأتي في مقدمتها ما يلي:

- دفع ممارسات وقيم مواطنة الشركات (corporate citizenship) لما لها من آثار ايجابية مؤكدة على الإسراع بعملية الإصلاح الديمقراطي. ومن أجل ذلك يتوجب على القطاع الخاص ممارسة مسئولياته الاقتصادية والقانونية والأخلاقية والإنسانية والتمتع بحقوقه التي يضمنها الدستور.
- تمكين المنظمات الممثلة للقطاع الخاص من العمل مع صانعي القرار لخلق بيئة تشريعية وتنفيذية وقانونية ممكنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والعاملين في ظل الاقتصاد الموازي لنتاح لهم فرص عادلة للبقاء والنمو.

- العمل على تشجيع ريادة الأعمال أو المبادرين (entrepreneurship) باعتبارها المفهوم الأجدر باحتواء الشباب والفئات المهشمة وتحويلهم إلى فئة منتجة بما لهم من قدرة على الخلق والابتكار والابداع والمساهمة في عملية التنمية والإصلاح الديمقراطي.
- ضمان استقلالية المنظمات الممثلة للقطاع الخاص وتعزيز دورها في المشاركة فى صياغة الاستراتيجيات والسياسات العامة.
- تعزيز ممارسات حوكمة الشركات (corporate governance) لأنها الأطار الديمقراطي الاقتصادي الموازى للأطر الديمقراطية السياسية بما تتضمنه من مبادئ الشفافية والإفصاح والمساءلة والعدالة والمشاركة في صناعة القرار.
- تفعيل التشريعات التي تحارب الفساد بشتى أشكاله وإزالة المعوقات البيروقراطية.
- تنفيذ برامج تعليم وتدريب فني ومهني تتواءم مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل.
- تشجيع الاستثمار وتسهيل انتقال رؤوس الأموال والسلع و الخدمات والأفراد بين دول المنطقة.

وتنفيذاً لتلك التوصيات

يقترح المشاركون في محور القطاع الخاص والإصلاح الديمقراطي التوجه نحو تنفيذ البرامج التالية:

- برامج مواطنة الشركات (corporate citizenship)
- بما فيها المسؤولية الاجتماعية للشركات (corporate social responsibility) لأنها برامج تحمل قيم ومعايير المواطنة في شتى المسؤوليات والحقوق.
- برامج حوكمة الشركات (corporate governance) لأنها برامج تحمل قيم الديمقراطية.
- برامج تطوير وتأهيل القضاء التجاري.
- برامج التعليم المدني وريادية الأعمال أو المبادرين (entrepreneurship) لطلاب المدارس والجامعات لتأهيلهم للمشاركة في عملية التنمية والإصلاح
- برامج تعليم وتدريب الإعلاميين في المجالات التي تخدم عملية الإصلاح الاقتصادي

هذا وقد انتخب المشاركون في الورشة ممثلين لهم للمشاركة في أعمال منتدى المستقبل

الرسمي الرابع هم :

1- سميرة البيطار - السعودية

2- اشرف شتا-مصر

3- بدري المعوش-لبنان

4- علوان الشيباني-اليمن